آراء

شجرة الزيتون الناجية

حسن مدن

وقوفنا اليوم أمام شجرة الزيتون ينطلق من حكاية حقيقية جاءت، أخيراً، على لسان فلسطيني من قطاع غزّة. الرجل، واسمه محمود، أحد من تبقّوا على قيد الحياة من أفراد عائلة غزاويّة تمتهن حصاد الزيتون في موسمه السنوي. قال لمن يحاوره لإعداد تقرير لشبكة «بي. بي. سي» وهو يشير إلى شجرة الزيتون: «هذه هي الشجرة الوحيدة الناجية من أصل 50 شجرة تمّ قصفها، كما كنتُ أنا وثلاثة فقط من أسرتي الناجين الوحيدين من العائلة بأكملها من القصف الإسرائيلي»، قبل أن يستدرك: «لكنّني مصرّ على أن أعلّم ابني ما علّمني إياه والدي، حينما قال لي إننا حتماً سنعود، وسنعيد زراعة ما احترق من أشجار، وسنستكمل حياتنا في هذا الوطن». ستكتمل رمزية الحكاية في ما قالته أم محمّد، وهي مسنّة من العائلة نفسها: «في موسم الزيتون، كان يشارك كل أبنائنا وأحبابنا والجيران، لكنّهم هذا العام رحلوا عنّا جميعاً، خسرتُ ابني وأحفادي وزوج ابنتي. ومع ذلك ومهما استشهد منّا ومهما حدث لنا، ومهما حرقوا من شجر الزيتون، سنظلّ صامدين، ولو اشتدّ علينا الحصار أكثر من ذلك سنصمد، سنعيش ونموت على أرض هذا الوطن». قبل أن تضيف: «ولو لم نجنِ منه سوى ما يملأ وعاءً واحداً لاكتفينا به وأكلنا منه. الشعب الفلسطيني لا يعرف اليأس، ونحن لن نيأس، ليس أمامنا سوى أن نقوى بعضنا ببعض.» تحت تأثير كلام المرأة، راح من تبقّوا من أفراد العائلة، «وبصوتٍ يختلط فيه الحزن والأمل»، ينشدون الأغنية الفلسطينية المأخوذة من التراث الفلسطيني: «شدّوا بعضكم يا أهل فلسطين... شدوا بعضكم.. وأيدينا واحدة يا يُما أيدينا واحدة»، مذكّرين إيانا بأداء المُسنّة الفلسطينية أيضاً، صاحبة الوجه الوديع، الحاجة حليمة الكسواني (أم العبد)، التي تفيد سيرتها بأنّها استقرّت في مخيم الزرقاء الفلسطيني في الأردن منذ عام 1961، بعد أن هُجرت من مسقط رأسها، قرية بيت إكسا قضاء القدس، ويقال إنّ أول من أدى البيت الأول «شدّوا بعضكم»، قبل عقود هو الفنان أبو ظريف الحرازين، من أهالي حيّ الشجاعية في غزّة عينها. لم تكن أشجار زيتون هذه العائلة وحدها من استهدفها العدّو، الذي «تعمّد تدمير جميع الأراضي الزراعيّة في قطاع غزّة، البالغة مساحتها 180 ألف دونم مزروعة بالخضراوات والفواكه والمحاصيل الحقلية»، بما في ذلك أشجار الزيتون التي تشكّل نحو 60% من أشجار البستنة في القطاع، استهدفت بشكل ممنهج، ولم يتم جني ما تبقى من ثماره للعام الثاني على التوالي.

نقف أمام الزيتون، لأنّ لنضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه الوطنية مجموعة رموز، آتية من تراث الشعب وتاريخه، فلو أخذنا الملبَس مثالاً، فإنّ الكوفية الفلسطينية، بنقوشها المميزة، غدت رمزاً أمميّ الدلالة، لفلسطين وقضيتها، وبات ارتداؤها مصدر غيظ شديد من الصهاينة وداعميهم في الغرب. ولو أخذنا المأكل، فإنّ شجرة الزيتون غدت هي الأخرى من رموز صمود الفلسطينيين وتمسّكهم بأرضهم، ولعلّ الأدب الفلسطيني الحديث أكبر شاهدٍ على حضور هذا الرمز في الوجدان الفلسطيني. هذا ما عبّر عنه محمود درويش ببلاغة في قصيدته «شجرة الزيتون الثانية»: «شجرة الزيتون لا تبكي ولا تضحك/ هي سيدة السفوح المحتشمة/ بظلّها تغطي ساقها، ولا تخلع أوراقها أمام عاصفة/ تقف كأنّها جالسة، وتجلس كأنّها واقفة/ تحيا أختاً لأبدية أليفة وجارة لزمن/ يعيها على تخزين الزيت النوراني وعلى نسيان أسماء الغزاة». ولخّص الأديب الفلسطيني رشاد أبو شاور، الذي رحل أخيراً، وصف نمو شجرة الزيتون في عمق الفلاح الفلسطيني من خلال وصفه حال سلمان بطل روايته «أيام الحبّ والموت» الذي فعل ما فعله الفلاح الغزّاوي محمود، حين حرص على أن يوصي ابنه بأن يرث رعاية أشجار الزيتون، وحصاد محصولها في كل موسم، فإنّ بطل رواية أبو شاور، وبعد أن اضطرّت العائلة لمغادرة ضيعتها هرباً من وحشيّة المستوطنين الصهاينة، خاطب ابنه: «شايف ها لشجر... هالتين والزيتون والعنب هالأرض اللّي مثل الحنّون. هاذي إلك يوم ما ترجع إلها اتذكرني. اتطلّع مليح فيها... شم ريحة التراب خليها ما تروح من بالك، خليك ما تنساها، خلي ريحتها تذكرك فيها وفي عظامي اللّي بدها تذوب فيها».

عملية البحر الميت... الإشارة الأهم

محمد أبو رمان

شابّان في منتصف العشرينيات، من سكان ضاحية الهاشمي الشمالي في عمّان، جامعيان، من جماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي، على مستوىً واضح من الثقافة والإطّلاع: حسام أبو غزالة، وهو مهندس طاقة متجدّدة، متزوج وله أبناء، وعامر قوّاس، أستاذ مدرسة، وخرّيج جامعة العلوم الإسلامية العالمية، في الفقه الإسلامي على المذهب الشافعي. وهما، كما أكّد لي أصدقاء مقرّبون منهما، من الطبقة الوسطى، ومن الناشطين في المجال العام مع جماعة الإخوان المسلمين.

قام «الرفيقان» بعملية عسكرية في جنوب البحر الميت في الأردن، وأصابا جنديين إسرائيليين نهار يوم الجمعة، غداة الإعلان عن اغتيال يحي السنوار، ونُشرت وصيّتهما المصوّرة على مواقع التواصل الاجتماعي، في سابقة أردنية. ومن الواضح من حديثهما أنّهما قررا القيام بالعملية وأعدّا لها قبل الإعلان رسمياً عن اغتيال السنوار، وربما فكّرا أن تكون ردّاً على ذلك!

في البحث المعمّق في صفحاتهما على مواقع التواصل، من السهولة ملاحظة حجم التأثير العميق والكبير للعدوان الإسرائيلي على غزّة عليهما وجدانياً وفكرياً، ومن الواضح أنّهما أبعد ما يكونان عن الخطوط المعروفة في الجهادية الأردنية، فهما متأصّلان في فكر الإخوان المسلمين، ومؤيّدان بقوة لحركة حماس ولكتائب عز الدين القسّام. وفي الوقت نفسه، وهنا ربما المفاجأة الأخرى، أقرب فكرياً إلى خط التصوّف المعتدل دينياً وفقهياً، بخاصة عامر قوّاس الذي تُظهر صفحته على مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقاته القريبة صوراً له مع شخصياتٍ دينيةٍ رسميةٍ ومؤسّسات علمية ليست معروفة بأيّ نشاط سياسي، فضلاً عن أن يكون معارضاً، بالرغم من أنّه مرتبط بصورة واضحة ومعلنة بجماعة الإخوان المسلمين وجبهة العمل الإسلامي.

ويفيد أصدقاء منفّذي العملية في جماعة الإخوان بأنّهما كانا ناشطين بصورة كبيرة في الأنشطة الشعبية الداعمة لحركة حماس وفي الانتخابات النيابية أخيراً التي حقق فيها حزب جبهة العمل الإسلامي انتصاراً انتخابياً كبيراً، بحصوله على 31 مقعداً في المجلس، وما يقارب نصف مليون صوت على صعيد القائمة الوطنية الحزبية، وهي نسبة تعادل 30% من الأصوات من المقترعين في المملكة، وما قد يزيد بـ10% (أي 40%) إذا استبعدنا الأوراق المُلغاة والبيضاء، وهو الانتصار الذي اعتُبر في بعض ديناميكياته مرتبطاً بشعبية حركة حماس في أوساط الشارع الأردني.

ليست هذه المرّة الأولى التي ينفّذ فيها شبابٌ عمليات أو يحاولون القيام بأعمال في الضفة الغربية. وهنالك دعايات إسرائيلية مستمرّة عن محاولات في الفترة الأخيرة، وحتى على صعيد جماعة الإخوان المسلمين، كان هذا النمط من العمليات، التي تأخذ طابعاً فردياً من شباب الجماعة، موجوداً قبل فترة طويلة تعود إلى الانتفاضة الأولى 1988. وتأتي هذه العملية بعد أسابيع على عملية أكثر قوةً نفّذها سائق شاحنة أردني أدّت إلى قتل عدّة إسرائيليين، قبل أن يُقتل.

الجديد، وربما الإشارة الأكثر خطورة، أنّ هذه العملية تعكس توجّهات جيل جديد من الشباب الصغير الغاضب، الذي وُلد وعيُه على الأحداث الواقعة في فلسطين منذ نقل السفارة الأميركية إلى القدس، ثم المواجهات في الضفة الغربية (قبل طوفان الأقصى)، ولاحقاً عملية طوفان الأقصى، وهو جيلٌ معبّأ بصورة كبيرة ضد إسرائيل وأميركا والغرب والدول والحكومات العربية التي وقفت عاجزة، ما يعني أنّ المرحلة المقبلة ستكون مفتوحة على موجة شعبية جديدة من الغاضبين الشباب، لكنها هذه المرّة لن تكون بوجهٍ واحد، كما تمثّل في العقدين الماضيين (عبر موجات السلفية الجهادية: «القاعدة» ثم «داعش»).

حرب الجبهات الداخليّة وعضّ الأصابع

جورج كعدي

الصدام الأشدّ فداحةً وإيلاماً، بين المقاومة الإسلامية في لبنان وجيش الإبادات الإسرائيليّ، ليس دائراً في شكل أساسيّ عند الخطّ الحدوديّ البريّ الذي بات شبيهاً بخط ماجينو، بل بين الجبهتين الداخليتين لكل من لبنان والكيان بواسطة الطيران الحربي والمسيّرات للعدو، والصواريخ والمسيّرات للمقاومة، والأهداف مدنيّة بمعظمها في الجانب اللبناني، وعسكرية غالباً داخل فلسطين المحتلة. أمّا في الجانب الأول، فالدمار جمٌّ والموت كثير. وفي الجانب المقابل، خوف منتشر وحياة معطّلة وبعض الأذى والخراب في المستعمرات.

هي، إذن، حربٌ من يصرخ أوّلاً وجعاً، ومَنْ الأكثر قدرةً على التحمّل واستيعاب الخسائر البشرية والمادية. هنا يبرز للوهلة الأولى فرق جوهريّ: المجتمع اللبناني يملك «خبرةً» ممتدّة عقوداً طويلة خلت، بسبب العدوان الصهيوني المستمرّ والدمار والتهجير وسقوط الضحايا في كل جولة، فأضحى بالتالي في مرحلة «ما بعد الصدمة»، مكتسباً مناعةً وحصانةً ضدّ الخوف والذعر والتدافع الهَلِع نحو الملاجئ (إن وُجدت)، متآلفاً مع أصوات الطائرات الحربية والصواريخ المنهمرة والتدمير الهائل الذي تُحدثه، والموت العميم الذي تنشره (أسطع مثال حديث جداً: شارعا منطقة النويري والبسطة في بيروت اللذان اكتظّا بالناس بعد ثوانٍ من الغارتيْن، ما حال دون وصول سيارات الإسعاف إلى المكانين، فأُطلقت رصاصات لتفريق المحتشدين. مشهد تستحيل مشاهدته في كيان العدو). بينما لا تملك الجبهة الداخلية «المدنيّة» الإسرائيلية خبرةً من هذا النوع، إذ لطالما كان الكيان يخوض حروبه خارج أرضه، ونادراً ما سقطت الصواريخ بكثرة في مستعمراته ومدنه، فلا يملك قوم المستعمرين مناعةً وشجاعةً وتعوّداً، لذا تكثر في صفوفه وعبر الفيديوات المسرّبة نوبات الهلع والركض إلى الملاجئ، متبوعة بالصدمات النفسية التي تستلزم العلاج. ويزداد الوضع تعقيداً مع طول أمد الحرب والسقوط اليومي للصواريخ والمسيّرات الانتحارية، ليلاً ونهاراً. من هنا خشية قادة العدو من حرب استنزافٍ يحاولون تفاديها من خلال تكثيف غارات الطيران الحربي ومضاعفة «الصدمة والترويع» علّهم يقصّرون بذلك أمد الحرب، فلا يقبع مجتمعهم أكثر في الملاجئ، ولا تتعطّل مرافق الحياة لديهم، ولا يتفاقم النزوح، إلى ما هنالك من أضرار ناجمة عن حرب ممتدّة زمنياً لا طاقة للكيان على احتمالها.

تؤرّق مسألة الجبهة الداخلية الإسرائيلية المسؤولين الصهاينة منذ ما قبل 7 أكتوبر (2023) بعقود طويلة، وهي تشكّل كابوساً مرعباً لقادة الكيان الذين يتخبّطون ويحتارون في الحلول الفضلى لحماية جمهور المستعمرين لأرض فلسطين، فأقرّوا، على سبيل المثال، قانوناً يُلزم كلّ مستعمر ببناء غرفةٍ محصّنةٍ داخل كل شقة في أي بناء جديد لتحسين وضع الحماية، وزيدت المساحة المفروضة لهذه الغرفة من خمسة أمتار إلى تسعة، على أساس أنّ «الإقامة» فيها قد تمتد فترة طويلة. ورغم ذلك، بقي ثلث الصهاينة بلا ملجأ، وثلث آخر يملك ملجأً عامّاً قريباً، وظلّ مستوطنو شمال الكيان يشكون من أن الملاجئ غير جاهزة وخزّان الأمونيا في حيفا باقٍ في مكانه وشبكات الكهرباء والماء معرّضة للانهيار.

لا يملك الكيان المحتل عمقاً استراتيجيّاً، ولا خيار أمام الجبهة الداخلية مع اشتداد أوار الحرب سوى الفرار من أرض فلسطين. وكان رئيس الحكومة الأسبق، نفتالي بينيت، قد نبّه إلى الأخطار المحيقة بالجبهة الداخلية، وعلى نحو لم يختبره الإسرائيليون في السابق. فالكيان غير مهيّأ لعشرات آلاف الصواريخ، وأكثر من مليوني إسرائيلي هم بلا تحصين ملائم، وفجوات التحصين لا تزال واسعة، ويحتاج سدّها إلى مبالغ طائلة تقدّر بنحو ثلاثة مليارات دولار. ويتعمّق المأزق بوجود الصواريخ الدقيقة ذات القدرة التدميرية العالية بين أيدي المقاومة، التي تتسبّب بخسائر وأضرار استراتيجية، عسكرية أو مدنية، بمئات أضعاف ما تحدثه الصواريخ غير الدقيقة.

ويصف أودي ديكل، مدير معهد أبحاث الأمن القومي في جامعة تل أبيب سيناريو الحرب بين كيانه وإيران، بمشاركة أطراف المحور من لبنان إلى اليمن، بأنه واقعي جداً، وضع له عنوان «لا حصانة إلى الأبد»، وتتعرّض فيه دولة الاحتلال لهجمات بالصواريخ الباليستية والموجّهة والمسيّرات من إيران ولبنان وسورية والعراق واليمن في وقت واحد، متوقعاً أن تواجه الدفاعات الإسرائيلية صعوبات في التعامل مع تهديد مماثل، وستكون النتيجة دماراً هائلاً، وسيسقط قتلى كثيرون في المراكز السكانية، على نحو لم تشهده «إسرائيل» ماضياً. أما الأهداف المتوقعة، بحسب ديكل، فهي: بطاريات الدفاع الجوي بهدف تحييدها، مصافي تكرير النفط في حيفا، محطات توليد الكهرباء ومنشآت تحلية المياه، مخازن مواد سامة، مقرات قيادات عسكرية، قواعد سلاح الجو، الموانئ، إلخ. ويختم ديكل تقريره بالتنبيه الأهمّ: «الجبهة الإسرائيلية الداخلية نقطة ضعف مصيرية في قدرة الدولة على مواجهة حروب تستمرّ فترة طويلة، فإسرائيل تستمرّ في إعداد الجبهة الداخلية لحرب كبيرة، إنما ليس بالنحو الكافي، في ظل التهديدات الإقليمية».

> تدرك جبهة المقاومة نقاط الضعف والفجوات في القدرات الدفاعية للجبهة الداخلية الإسرائيلية

من الواضح أن جبهة المقاومة تدرك نقاط الضعف والفجوات في القدرات الدفاعية للجبهة الداخلية الإسرائيلية، وتركّز خطتها على إطالة أمد الحرب وتعدّد الجبهات، بغية بعثرة قدرات جيش الاحتلال وإضعاف مناعة الكيان اقتصادياً واجتماعياً لفترة طويلة، وعرض صورة انتصار تؤثّر في وعي الجمهور الإسرائيلي الذي لم يعد يفيده كثيراً نظام الإنذار والتنبيه (تحديداً صفارات الإنذار) المتصل بالهجمات الصاروخية، علماً أنّ هذا النظام شهد تحديثاً وتعديلاً في السنوات الأخيرة حتى بات الكيان يمتلك نحو 1700 منطقة إنذار، بحيث تستطيع قيادة الجبهة الداخلية إطلاق الصفارات في بلدة واحدة وتستثني البلدات المجاورة وفق خوارزميات عالية الدقة، مرتبطة بسلاح الجو الإسرائيلي حيث تقنيات الرصد والرادارات المتطورة التي تكشف كل تهديد جوي، صاروخاً كان أو مسيّرة، يخترق أجواء فلسطين المحتلة... ولكن هذا كلّه لم يأتِ بنتائج مضمونة، إذ بقي عدد كبير من الصواريخ والمسيّرات يتجاوز الدفاعات ويغيب عن شاشة الرادارات ويسقط في الأهداف المحددة.

في المعركة المصيرية الراهنة، يحاول نتنياهو الإيحاء لمجتمعه، يومياً، بأنّ الحرب مع «محور الشرّ» طويلة، وأنّها حرب وجود يبقى الكيان في ختامها أو لا يبقى، وأنّ على الجمهور الإسرائيليّ أن يتوقع «إقامة مديدة» في الملاجئ وخارج مستعمراته في شمال فلسطين (جنوب لبنان) وغلاف غزّة، وأن «يتدرّب» على التحمّل الطويل للمرّة الأولى في تاريخه، ليصبح مثل الشعب اللبناني «خبيراً» بالحروب الطويلة والقدرة على الاحتمال. يراهن نتنياهو بجموحه وسُعاره على مشاركة الجميع في مجتمع الاحتلال، عسكراً ومدنيين، متدينين وعلمانيين، بمغامرته «القياميّة» الدمويّة، المدمّرة، فلا يستنكف أحدٌ عن خوض المغامرة المجنونة معه، حتى لو قادت بنحو مفاجئ وغير متوقّع إلى دمار «إسرائيل» وزوالها، وإلى انقراض الديناصور الصهيوني على يد مقاومة أقلّ قوة وتسليحاً، لكن أكثر قدرة على التكيّف والصمود والبقاء.

(كاتب وأكاديمي لبناني)

كاريكاتير **كارتون موفمنت**

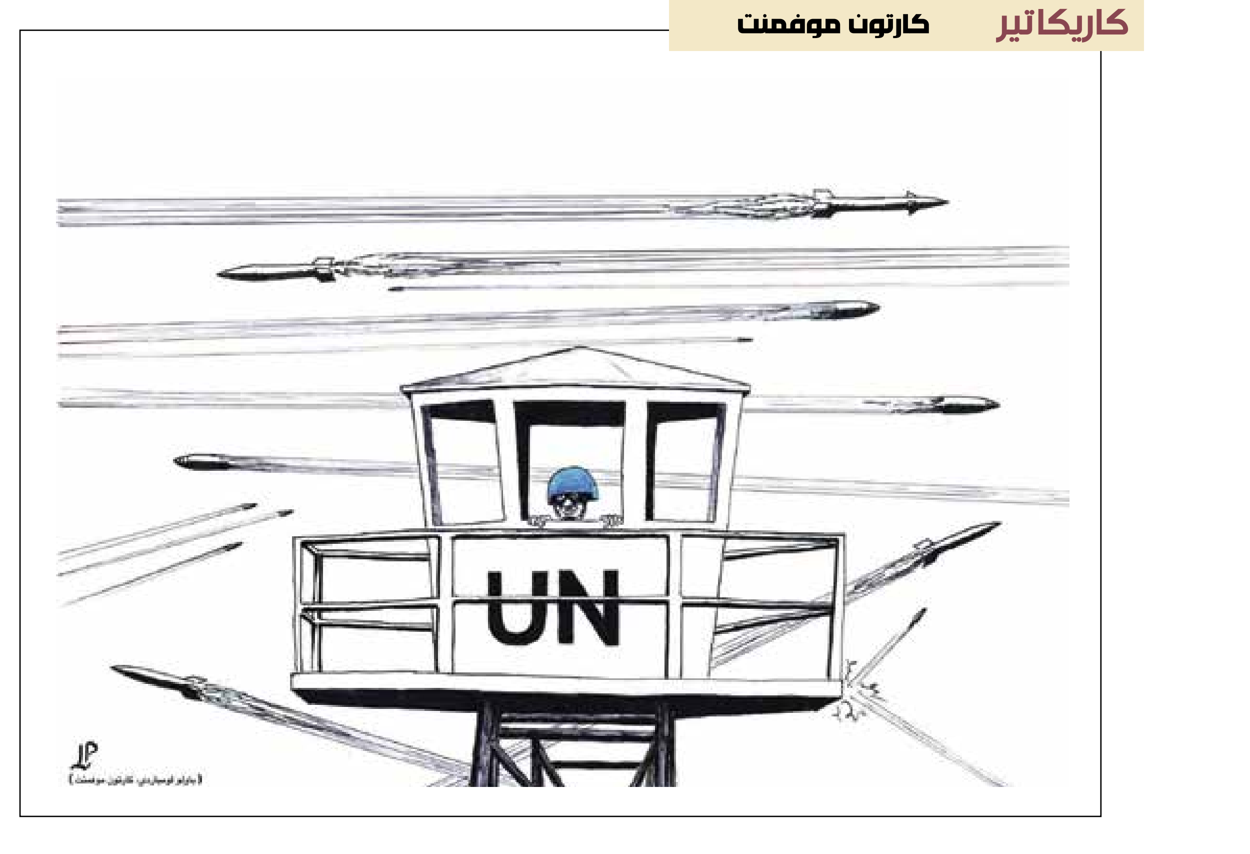

في سقوط آخر قلاع الربيع العربي

محمد خليل برعومي

أنهت انتخابات الرئاسة التونسية جولاتها بإعلان فوز الرئيس قيس سعيّد لولاية ثانية متقدماً على منافسيْه، المعتقل العياشي الزمال والمترشح زهير المغزاوي، بفارق كبير في النسب والأصوات، بحسب ما أعلنته هيئة الانتخابات. حرّك الزخم الانتخابي الساحة السياسية التونسية بأقدار واسعة، فدار جدل بشأن المترشحين والقانون الانتخابي وسلوك السلطة التعسفي، وشمل النقاش في صفوف المعارضين والمهتمين بالشأن العام خياري المشاركة والمقاطعة في الانتخابات، إلا أن أزمات الطبقة السياسية الحاكمة والمعارضة، سواء أسدلت الستار على الأمل في التغيير، وأسقطت آخر قلاع الربيع العربي. لقد كان تمشّي السلطة واضحاً في رفض حدوث أي هزّات في مسار الانقلاب والحاجة إلى شرعنته فقط عبر صناديق الانتخابات، من دون مبالاةٍ بالأضرار الجوهرية والجانبية الناجمة عن إلغاء شروط التنافس النزيه وشفافية العملية الانتخابية، وهذا طبيعي أن تأتيه مجموعة ممن استولوا على الحكم عنوة، ثم استعملوا كل الأساليب لإلغاء خصومهم، أن يجتهدوا في حماية أنفسهم ومناصبهم من مآلات شرور أفعالهم.

في مقابل ذلك، غاب الوضوح عن ممارسة المعارضة سيما في رؤيتها للمحطة الانتخابية وآفاق الحراك السياسي «المؤقت»، وعجزها عن استثمار اللحظة المتزامنة مع شعور عام بفشل السلطة، إذ لم تستطع هذه المعارضة، بجميع أطيافها، أن تنتج خطاباً واضح المعالم يجمع بين تقييم عشرية الديمقراطية وتفكيك سلوك النظام بعد انقلاب 25 يوليو (2021)، وتطرح برنامجاً سياسياً أو خطة عمل جادة للإنقاذ.

تجلّى هذا التخبّط في الانقسام الحاد بين خياري المشاركة والمقاطعة، واصطفاف جزء واسع من الأحزاب والشخصيات السياسية المعارضة مع مقاطعة الانتخابات، من دون تقدير مآلات هذا التوجّه، والخطوة التي تليه، حيث عبّرت هذه الدعوات عن حالة يأس ذاتية تعيشها نخب تونسية، وفي وجه آخر كشفت عن أنانية فجّة، حيث لا ترى بعض الشخصيات الحل سوى في حضورها الشخصي، ولا ترى بعض التنظيمات الحزبية تقدّماً إلا تحت رايتها، كما أبرز هذا الموقف أيضاً قصووية بعض الفاعلين الآخرين الذين لا يجيدون التفاعل مع ديناميات الواقع وفرص التغيير والإصلاح وفق المتاح والممكن، ويتمسّكون بأستار أضغاث أحلام، ربما تدفع ثمن ثبوت نبوءتها أجيال.

استطاع قيس سعيّد أخيراً توفير غطاء دستوري وشعبي لحكمه، مستمدّاً إياه من صناديق الاقتراع، مهما كانت نسب المشاركة وفوارق الأصوات بين المترشّحين، ومهما اختُلف في صحتها، مستفيداً في ذلك من أخطاء خصومه الذين تقاطعوا معه في تثبيط المواطنين عن ممارسة حقوقهم، وتوسيع الهوة بين العامة والحياة السياسية الذي تجلى في حجم العزوف الانتخابي (أكثر من 70% من الجسم الانتخابي)، والنظر إلى الشأن العام بنظّارات الأيديولوجيا والحسابات الضيقة.

ومثل ما برهن جزء من التونسيين تمسّكهم بالديمقراطية وحرّياتهم، سواء بالمشاركة في الاحتجاجات والانتخابات، أثبت طيف واسع تمسكه بهذه المنظومة الحاكمة، عبر التصويت المباشر لمرشّحها سعيّد، إلى جانب تجنّب الجزء الأكبر من الشعب الانخراط في الجدل القائم، وهو ما يمثل السؤال الأهم لكل الفاعلين والباحثين السياسيين، عن أسباب تصويت أكثر من مليوني تونسي لقيس سعيّد رغم الحصيلة الصفرية في عهدته الأولى، وتراجع ظروفهم الاقتصادية ومكاسبهم الحقوقية خلالها، ورغم رفضه مؤخراً المشاركة في البرامج التلفزية للتعبير عن برنامجه الانتخابي المجهول، وعدم إفصاحه عن أي ملامح لمشروع اقتصادي واجتماعي يمكن أن يكون سبباً لمنح الناخبين أصواتهم له.

> لم تستطع المعارضة في تونس، بجميع أطيافها، أن تنتج خطاباً واضح المعالم

من المهم البحث في التفسيرات السياسية والسوسيولوجية التي تدفع سكان المناطق الأكثر تراجعاً في نسب التنمية في الجمهورية إلى التصويت للمنظومة الحاكمة نفسها، مثل أغلب النتائج في المدن والمناطق الحضرية التي تشير أيضاً إلى تقدّم قيس سعيد بفوارق كبيرة، في أوساط مجتمعية تسجل نسب تمدرس عالية، ومنفتحة على العالم عبر الوسائط التكنولوجية والرقمية، بما يوفر لها الحد الأدنى من المعرفة بالأشياء والقدرة المفترضة على تقدير المصالح.

وهؤلاء الناخبون جزء من دوائر بشرية لا يكفّ المواطن فيها عن التذمّر من غلاء المعيشة وندرة المواد الغذائية الأساسية وغياب التنمية والاستقرار في البلاد، وغيرها من عناوين غاضبة، في مقابل ذلك، كانوا سبّاقين في تثبيت الوضع القائم، إما بسبب دعاية أجهزة الدولة لمرشّحها، وإما بسبب رفض العودة إلى مسار الديمقراطية، وإما بسبب غياب البديل الذي يوفر للناخبين الشجاعة والقناعة لتجاوز الراهن، جميعها أسباب واردة.

(كاتب تونسي)

البوليساريو... مبرّرات الوجود والاستمرار

عبد القادر الشاوي

لو جرّدنا الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) من أهدافها الثلاثة، لما وجدنا لها، من الناحيتين السياسية والعسكرية، أي مبرّر كفاحي للاستمرار قرابة خمسين سنة على أرض لم «تحرّرها»، ومنطقة لم تُبن في خلاء صحرائها أية دولة، وفي صراع متواصل ضد «الاحتلال» الذي تدّعيه على المغرب لم تعد فصوله تقنع مناصريها بجدوى النضال التحريري المُدَّعى.

أول تلك الأهداف، عليه تقوم اختياراتها منذ تأسيسها في 20 مايو/ أيار عام 1973، مبدأ تقرير المصير الذي بني، في بداية الأمر، على «مسلّمة» متداولة كان لها شأن في الكفاح التحريري. ومبرّر ذلك بالنسبة للصحراء أن الاستعمار الإسباني كان قد احتل المنطقة منذ أوائل القرن التاسع عشر، وأصبح يتهيأ فيما بعد لبناء كيان خاص، ولم تأت سنة 1973 حتى أوجد لذلك خريطة محددة جغرافيا، وحزبا (الاتحاد الوطني الصحراوي) مرشحا للولاية، واستخلص من معرفته الكبيرة بقبائل المنطقة وانقسامها على شرعيات مفترضة سياسةً قادته، يوم أنْ كان فرانكو ممددًا على سرير الموت، إلى التسليم، بعد تمسّكٍ لم تنفع معه قراراتٌ ولا نداءات، بضرورة الخروج من المنطقة، وتسليمها، عبر مفاوضاتٍ، لِمَنْ كانا يطالبان بها: المغرب وموريتانيا. مع الاعتبار أن زعماء «الجبهة الشعبية...» كانوا على اتصال ومفاوضات مع الحكّام الإسبان في تلك المرحلة. وكان من الممكن أن يشكّلوا بديلاً معقولاً لانهيار الولاء التقليدي الذي محضه بَعْضٌ من شيوخهم للإسبان، لولا العَجَلَة التي تحرّك بها المغرب على ضوء «المسيرة الخضراء»، وقبول الإسبان بالمفاوضات التي تُوِّجَت باتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1975.

لا يستطيع المحلّل أن يفهم بالقدر الكافي من الوضوح كيف لموقفٍ مبدئيٍّ من «تقرير المصير» لم يخضع، على امتداد 50 سنة من الممارسة، لأية مراجعة، تبعا للانزياحات الأيديولوجية التي طرأت عليه في ممارسات كثير من التجارب التحرّرية العالمية. بل يمكن القول إن الموقف من «تقرير المصير» تحوّل إلى حالة مرضية بتحوّل المبدأ نفسه إلى «مقدّس»، خصوصا عندما أصبحت الجزائر تتغنّى به دعما للانفصال، و«البوليساريو» تقول به لِشَرْعَنَةِ «الجمهورية» المصطنعة. والمفارقة أن الحلول المقترحة لإنهاء الصراع كانت باستمرار محط مفارضاتٍ ومساوماتٍ غير مستساغة، وبعضها مُخْزِلَة، ولكن «البوليساريو» استمرّت، على نوع من العناد الغضوب، متشبثة بالموقف في العلن لإخفاء ما كانت مستعدّة لقبوله بالمساومة في السر، كالموافقة المبدئية والعملية مثلاً على الاستفتاء، رغم أنه يتضمّن الاندماج، ويتعارض مع الانفصال. وهنا أطرح السؤال: هل كان بإمكان جبهة البوليساريو أن تثبت على الموقف المبدئي لو لم تكن الدولة الجزائرية هي التي تعينه، وتُمَوِّل متطلباته، وتنفخ في روحه في جميع المحافل الدولية، متعللة بالدفاع عن شعبٍ وجمهوريةٍ وأرض؟ ثاني تلك الأهداف هو «الكفاح المسلح ضد الاحتلال» الذي أعلنته «البوليساريو» منذ التأسيس بناء على أن الأرض التي دخل إليها المغرب (فاتحاً)، في 1975، أصبحت «محتلة» من جديد كما ترى البوليساريو من زاوية الانفصال. المهم في هذا أنّ «البوليساريو» تبنّت الكفاح المسلح أسلوباً قبل المسيرة الخضراء، لأنه كان جزءاً من التصوّر التحريري الذي اعتمدته حركات سياسية في أفريقيا وفي أميركا اللاتينية، شِعَارُهُ أنَّ ما اغتُصِبَ بالقوة لا يُسْتَرَدّ إلا بالقوة، وأنَّ إسقاط النُّظُم العميلة، ضمن الاختيار السياسي والأيديولوجي الذي برّرته «النظرية اللينينية» في الثورة، لا يكون ممكناً إلا بالقوة المنظّمة التي يمارسها «جيش التحرير» المسلح لإنجاز مهامّه والوصول إلى أهدافه.

ومع الاعتبار أن العمل المسلح قد يكون هو الطريق الأنسب في الكفاح، حسب السياق والاختيار، لمقارعة الأعداء وَمُضَارَبَتِهم، إلا أن اعتماده أساساً في الكفاح لا يكون إلا في نطاق الممكن، بناء على معرفة وتحليل وتوفير شروط وأَبْنِيَةٍ وبشر. وجبهة البوليساريو لم تكن مرشّحة لذلك، ويبدو أنَّ وعي المؤسّسين الأوَّل كان مشدوداً، بقوة التأثير الأيديولوجي المرحلي، إلى حرب العصابات. ولو لم تتكفل ليبيا في البداية، ثم تابعتها الجزائر في ذلك، وخصوصا في معركة أمغالا، كما هو معروف من الناحية العسكرية، لما أمكن لها أن تغامر بمعركةٍ من الحجم الكبير في وجه «القوة المغربية» المرتبطة بجيش نظامي مهيكل، له تاريخ قديم نسبيا، ويتوفر على تسليح وتقنيات تمكّنه من خوض معارك لا تستطيع البوليساريو من دون سَنَدٍ أن تخوضها. أذكر هنا أن جبهة البوليساريو، بسبب وساطاتٍ أممية، قَبِلَت وقف إطلاق النار في سنة 1991، وتخلت عن جميع العمليات العسكرية، الحقيقية أو التي كان يَصُوغُها إعلامُها لكل ترويج، وخصوصا بعد أن بنى المغرب، على امتداد 2500 كلم، جداراً أمنياً يصعُب الاقتراب منه أو اقتحامه، وهو ما أفشل أيضاً فكرة الكفاح العسكري المسلح، وَعَطَّل، أو جَمَّد، قدراته الممكنة، فأصبح الأمر الواقع، الذي مَنَاطُه لا سلم ولا حرب، الشاهد على أن حركة البوليساريو عجزت في أزيد من 20 سنة عن تحقيق أي اختراقٍ في استراتيجية الخصم، ولم يفلح الخصم نفسه في ثَنْيِ خصمه عن أي شيء. وللقارئ أن يدرك أن السنوات العشرين المذكورة هي التي تكرَّست فيها المفاوضات «السلمية»، وبلور فيها المغرب مقترح الحكم الذاتي (2007)، وتم القبول من الطرفين بالزيارات العائلية المتبادلة ولو لوقت. وهي السنوات العشرون أيضا التي لم يتوقف فيها المغرب عن التزوّد بالسلاح، ولم يخفّف من غلواء خطابه المعادي لـ«البوليساريو» وتدهورت مختلف العلاقات التي حافظ عليها مع الدولة الجزائرية... إلخ. وهي السنوات العشرون التي مكّنت الجبهة من تركيز بعض قواتها الفعلية والرمزية، تحت مسمّى «الأراضي المحرّرة»، في المنطقة العازلة، حيث بئر لحلو وتيفاريتي ومحيرس... شرق الجدار الأمني، وقوّت تدريباتها العسكرية، ولم تتوقف عن القدح في المغرب والبحث عن الاعتراف بـ«الجمهورية»... إلخ.

> «الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية» ليست كياناً، بل صورة شبه «مُشَخّصَة» في الذهن، لا أثر لوجودها في الواقع

معنى هذا أن مرور السنوات كان شاهداً، أكثر من أي شاهد آخر، على أن الأمم المتحدة، رغم أنها تُجَدِّدُ لقواتها في المنطقة (المينورسو) باستمرار، وتصوغ قراراتٍ تتعلق بالصراع، مع التحذير من عواقبه، لم تستطع الإتيان بالحل السلمي المُرضي، وبقيت المعاناة المضنية التي تقاسيها فئة من السكان، الموجودين في ظروف استثنائية منذ أزيد من 40 سنة، سُبَّة في وجه تاريخ الصراع والمتصارعين معا.

يثيرني بعد هذا أن «البوليساريو» أصبحت تتكلم، منذ شهور، عن حرب مفتوحة، حين قالت في بيانها في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 2020 بأنها مُجَنَّدَة لـ«اتخاذ الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنفيذ مقتضيات حالة الحرب». ولا يبدو أن إعلام الدولة المغربية، الرسمي وغير الرسمي، يعنيه أن يتكلم عن ذلك في أي حال. فهل يمكن الافتراض، بناء عليه، أن الحل العسكري، رغم جولات فشله المتكرّرة، ما زال ممكنا ولو في إطار البحث عن الحل السلمي الذي ترعاه الأمم المتحدة؟ وهل هو الاختيار الأسلم في المناخ الدولي القائم على التسويات، رغم الحروب الموجودة، لتحقيق «الأماني الوطنية» المتنازع عليها إذا ما كان الانفصال أمْنِيَّة؟ وهل، في النهاية، يمكن الافتراض أن الكفاح المسلح سوف يكون قادراً، في مواجهة دولة كالمغرب، على تحرير الأرض وبناء دولة جديدة في المنطقة؟ كم يلزم من الانتظار والمعاناة ومن الوقت المهدور؟

الهدف الثالث والأخير الترافع عن «الوجود القانوني والجغرافي» للجمهورية التي أعلنتها البوليساريو في فبراير/ شباط 1976 عربية، صحراوية وديمقراطية، فباركها نظام معمّر القذافي، واحتضنتها الدولة الجزائرية بالحماس الذي أبداه الرئيس بومدين، لأنها في الوعي نسخة مصغرة من جمهوريته اليعقوبية، وعلامة تنافسية بارزة إذا ما تحقّق وجودها، في يوم ما، سوف تكون السند الجنوبي لتحصين مختلف الاستراتيجيات الساعية إلى بسط هيمنة الجزائر على الصعيد المغاربي وفي منطقة الساحل.

(كاتب مغربي)

بعد الانتخابات التونسية: انهيار الأحزاب

صلاح الدين الجورشي

من النتائج التي كشفت عنها الانتخابات الرئاسية في تونس معاينة الانهيار غير المسبوق للمعارضة، بمختلف أحزابها وتنظيماتها. إذ لأول مرّة تجد كل الأحزاب، بيمينها ويسارها، نفسها عاجزة عن الدفاع عن قادتها ومناضليها، وغير قادرةٍ على ممارسة الضغط ميدانيا على السلطة، رغم ما تعانيه الأخيرة من ضعف، وما تواجهه من تحدّيات اقتصادية واجتماعية عالية الخطورة. تشكّلت بعد الثورة ثلاثة كيانات حزبية وازنة. أولها حركة النهضة التي تقدّمت الصفوف نظراً إلى ما تملكه من رصيد بشري وقدرة تنظيمية مشهود لها بالكفاءة والانضباط. وبعد تجربتها في السلطة، تراجعت شعبيتها، وكثرت أخطاؤها، واستُهدفت من الجميع تقريبا، وأصابها الانقسام، واعتُقل قادتها، وفشلت في الدفاع عن نفسها. وكانت آخر قلاعها جبهة الإنقاذ التي تلاشت أو تكاد. القوة الحزبية الثانية مثلتها تجربة الحزب الدستوري الحر، الذي نجح في تحويل شظايا حزب التجمّع الدستوري الديمقراطي، المنحل، إلى قوة سياسية يُقرأ لها حساب. لكن رئيسة الحزب عبير موسي تبنّت خطابا شعبويا عالي النبرة، وتميّز أسلوبها بمسحة فولكلورية من دون إدراك منها بطبيعة المرحلة، فاستخفّت بالرئيس قيس سعيّد، وركّزت هجومها على عدوها الاستراتيجي ممثلا في «النهضة» وراشد الغنوشي، فمهّدت بذلك السبيل لما حدث يوم 25 يوليو/ تموز 2021، من خلال تعطيل البرلمان، وبذلك ضربت المسار الانتقالي في مقتل. الطرف الثالث الذي جعل من ضعفه قوة اليسار، بجناحيْه الماركسي والقومي، فقد نجح في بناء الجبهة الشعبية. وبعد اغتيال شكري بلعيد، تراجع وزن الجبهة، واحتدّ الصراع بين مكوناتها من أجل الانفراد بالزعامة، فجرى القضاء بذلك على مقوّمات القوة والاستمرارية، وعاد اليسار ليتيه في الصحراء بلا قيادة متبصّرة ومن دون خريطة طريق واضحة. ورضيت بعض فلوله بأن تكون وقوداً لصالح مشروع السلطة المركزية والحكم الفردي. بعد الانتخابات، التفت المراقبون يميناً وشمالا، فلم يعثروا على الأحزاب التي منحتها الثورة فرصة استثنائية وتاريخية لكي تبني نفسها، وتصبح كياناتٍ ذات جذور عميقة تحميها وتمكّنها من الصمود والتطوّر والبناء. لقد ساد الساحة السياسية فراغ قاتل. توقّفت الحركة، واختفى الفاعلون السياسيون والاجتماعيون. لا أحد قادرٌ على القيادة بعد أن تضاربت المواقف، واستفحلت أزمة الثقة، ليجد قيس سعيّد نفسه وجها لوجه أمام المرمى، فسجّل الهدف من دون منازع ومن دون وجود حارس يحمي الشباك.

هل انتهت المباراة؟ طبعا لا. ولكن يُفترض تغيير اللاعبين والمدرّب، إلى جانب الحكم والطاقم الفني. احترقت الوجوه القديمة، ولابد أن تعترف بفشلها، وتترك المكان لغيرها. فقد الجميع المصداقية وثقة الجمهور. تبحث الحياة السياسية التونسية عن سيناريو وممثلين جدد حتى تتمكّن من الإبداع. ستتكرّر الفرص، وما حصل في 6 أكتوبر/ تشرين الأول الحالي (الانتخابات الرئاسية) خسران جولة وليس خسران الحرب. وإذا ما استمرّت الوجوه نفسها وبالتكتيك نفسه، فستتكرّر الأخطاء، ما يحوّل النزاع إلى مهزلة، ويدفع الشعب مزيداً من الخسائر والضحايا.

تتطلب المسألة وقتاً إضافياً، فما يقال حاليا داخل تونس هو أن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية مرشّحة لكي تتفاقم في المرحلة المقبلة. وأنه في صورة عدم حصول السلطة على مساعدات خارجية ضخمة، ستتّجه الأوضاع نحو اندلاع احتجاجات عفوية وانفجار اجتماعي ضخم. يبدو أن الذين لا يزالون ينتمون إلى تنظيمات حزبية قد اختاروا الدخول في عطلة حركية فُرضت عليهم. ويمارس بعضهم حاليا نقدا ذاتيا بشكل فردي أو جماعي، في محاولة لفهم أسباب الفشل الذريع الذي مُنيت به تنظيماتهم. فمما يميز هذه المرحلة الصعبة والمعقّدة تفشّي ظاهرة المستقلين عن الأحزاب، بعد أن خاض كثيرون منهم تجارب حزبية فاشلة. وإذ هناك من يعتقد أن أخطر ما يحصل حالياً في ظل الأوضاع الصعبة وتصحّر الفضاء العام، وما نتج عنها من تقلص الحريات، إنما هو دليل على موت السياسة، وانشغال الناس بشؤونهم الخاصة.

ماذا بقي لدى إيران؟

فاطمة ياسين

لا تكاد إيران تنام على خسارة لتستفيق على أخرى، فقد تلاحقت الضربات القوية على مفاصل أذرعها المنتشرة في المنطقة، كحزب الله وحركة حماس والحوثيين، أو حتى في الداخل الإيراني، حيث تلقّت صفعة باغتيال إسماعيل هنيّة وقادة إيرانيين في العاصمة طهران نفسها. وحاجة إيران ملحّة في الوقت الحاضر للوقوف من أجل إحصاء ما بقي لديها، وإعادة جدولة خططها التي أصيبت بأضرار متفاوتة في كل مكان، مع الأخذ بالاعتبار أن مكانتها في سورية أيضاً قد بدأت بالاهتزاز، لسببين رئيسيين: الأول، كثافة الضربات الدقيقة التي تتلقّاها تجمعاتها على كامل الجغرافيا السورية، مع صمت روسي مُطبق تجاه هذه الهجمات. والثاني، الجفاء الظاهر الذي يبديه بشار الأسد لما يحدُث لإيران، سواء في سورية أو في لبنان، ما يجعل الوجود الإيراني في خطر. وحتى لو عجز النظام في دمشق عن إخراج إيران، فإن موقفه الباهت منها يجعل قنوات التعاون معها تُغلق الواحدة بعد الأخرى. ولكن، رغم هذه الهزائم الكثيرة، ما زالت إيران قادرة على إيجاد جبهات جديدة أو أوراق تهديد يمكنها تفعيلها. ويبدو أن الوقت بالنسبة لها قد حان كي تعيد النظر في ما لديها بشكلٍ متزامن مع إحصاء الخسائر. تبدو إسرائيل مصمّمة على إنهاء حركة حماس في غزّة، وقد عاند نتنياهو كثيرا لتحقيق ذلك. وحتى لو فشل في القضاء النهائي على الحركة، إلا أن حملته خففت إلى حد بعيد أقنية التغذية، حيث تنشر إسرائيل قواتها على كامل مناطق غزّة حتى معبر صلاح الدين (فيلادلفي) والخط الحدودي مع مصر، ولو قُدّر لإسرائيل أن تخرُج، فلن تفعل ذلك إلا بشروطٍ تحقق لها سيطرة تامة. وهنا تتراخى قبضة إيران في هذه المنطقة إلى حد بعيد، ويصبح من الصعب العودة إليها بالزخم الأولي نفسه. وهناك صعوبة أكبر أمام محاولتها نقل نشاطها إلى الضفة الغربية بسبب سيطرة إسرائيل الكبيرة، ومشقّة الوصول. أما حزب الله، فيبدو أن إسرائيل عازمة على تطبيق فعلي لقرار مجلس الأمن 1701 على الأقل، لتحقيق مسافة كافية بين حدودها الشمالية وقدرات حزب الله، وهذه وضعية تُضعف الحزب كثيراً، ومن خلفه إيران، فقد بدا أن إسرائيل أصبحت أكثر قدرة على تحقيق رقابة وتحكّم في أقنية تغذيته، بعد أن استطاعت القضاء على قائده التاريخي. وضعفُ الحزب ستقابله بالضرورة تقوية المجموعات المناوئة له في الداخل، وهذه ستعمل على رفع يده عن السياسة اللبنانية، وهنا ستجد إيران نفسها في وضع المتفرّج بعد أن كانت لاعباً أساسياً.

لم يعد لدى إيران إلا العراق، وبدرجة أقل اليمن، إذ تبدو في وضعية أفضل في العراق نظراً إلى وجود حدود طويلة مشتركة، وحاضنة شعبية ملائمة، وزيادة الوجود الإيراني في العراق بواسطة وكلاء على شكل جماعات مسلّحة أو أحزاب سياسية يمكن أن تعوّض لها بعض الخسارة الجسيمة الخارجية، ويمكن أن تزيد من دعمها مليشياتها في اليمن، بحيث يصبح العراق واليمن مرشّحين للعب دور أكبر في الحلم الإيراني، ومن خلالهما ستفكر بالعودة إلى ملفّها النووي الذي تأخذه الولايات المتحدة على محمل الجدّ، إلى درجة أنها أوصت نتنياهو بألا يقترب من المنشآت النووية عند توجيه أي ضربة انتقامية على هجومها الصاروخي أخيراً. ويبدو أن إسرائيل ستمتثل لذلك، ما يعني أن الملف النووي قضية ما زالت قابلة للتداول.

تدرك إيران أن ذراعها كُسرت في لبنان، وربما بُترت في غزّة، ولم يعد في وسع حزب الله الدفاع عنها أو توجيه ضربات بالنيابة عنها، والتهديد من غزّة قلّ إلى حدوده الدنيا. وعلى إيران إن أرادت المواجهة بعد ذلك أن تقابل إسرائيل وجها لوجه، فالمليشات في العراق واليمن ذات جناح مهيض نتيجةً لبعد الجبهة وضعف التأثير، وقد يعتمد شكل المواجهة المقبلة على نوعية الوجوه التي ستنجح في السباق الرئاسي المحتدم في الولايات المتحدة.

الجريمة لن تمرّ

مصطفى البرغوثي

تجاوزت إسرائيل وجيشها كل الخطوط الحمراء، وخرقت بممارساتها كل القوانين الدولية، وكل المواثيق المتعلقة بما هو محرّم في الحروب. ولم يقتصر التجاوز على الانخراط في جرائم حرب، بدءاً بالإبادة الجماعية، ومروراً بالعقوبات الجماعية بما في ذلك التجويع ونشر الأمراض، وانتهاء بجريمة التطهير العرقي والترحيل الجارية في قطاع غزّة، بل تعدى الأمر إلى شنّ حروبٍ على دول عديدة في المنطقة والانخراط في محاولة احتلال أراضيها. فمن فلسطين، إلى لبنان وسورية، إلى اليمن والعراق وإيران، تتصرّف إسرائيل كبلطجي أزعر يرتكب الجرائم، ويفتعل الحروب، ويعتدي على أجواء الآخرين وأراضيهم.

كان من الممكن تجنّب ذلك كله بسهولة، لو قبلت إسرائيل وقف إطلاق النار على غزّة، وتنفيذ تبادل للأسرى، ولكنها لم تفعل، لأن وقف إطلاق النار يتناقض مع نهجها ومخطّطاتها، وطموحاتها غير المشروعة، لفرض سيطرتها وهيمنتها العسكرية، والسياسية والاقتصادية والاستخبارية، على المنطقة بأسرها.

ولم يكن بإمكان إسرائيل أن تواصل حروبها العدوانية لولا الدعم الأميركي المطلق الذي وصل إلى حد التورط في جرائمها، ولولا مواصلة العديد من الدول الغربية تزويدها بالسلاح والقنابل وأدوات القتل، وتجنيد القدرات الاستخبارية والقواعد العسكرية لخدمة عملياتها العسكرية. لم يتخيل أحد أن نتنياهو يستطيع إطالة أمد هذه الحرب العدوانية إلى أكثر من عام، ولم يصدّق كثيرون في الغرب ما قلناه منذ الشهر الأول للعدوان عن أن نتنياهو لا يعبأ بحياة الأسرى الإسرائيليين، وسيوسّع الحرب لتشمل لبنان، وسيواصل الاستفزاز تلو الاستفزاز لافتعال حرب مع إيران وجرّ الولايات المتحدة إلى الاشتباك العسكري معها. ولكن هذا بالضبط ما حصل ويحصل على مرأى العالم ومسمعه.

إسرائيل ليست كلية القدرة، وهي تعاني بفعل الخسائر البشرية التي تتلقاها، ويترنح اقتصادها وهو يدخل أعمق أزمة في تاريخه مع انكماش غير مسبوق وتوقف للنمو، وتكاليف حرب ستتجاوز 70 مليار دولار، وهروب متصاعد للاستثمارات وبعضها بمليارات الدولارات، وانهيار كامل لقطاعي الزراعة والسياحة، وهروب ما لا يقل عن نصف مليون إسرائيلي، حسب وسائل الإعلام الإسرائيلية. وفي حين تواصل الولايات المتحدة ودول مثل ألمانيا تبرير الجرائم الإسرائيلية، تحدُث انعطافة غير مسبوقة، وإنْ غير كافية، في الاحتجاج العالمي على الجرائم الإسرائيلية، فإيطاليا قرّرت وقف تصدير السلاح إلى إسرائيل، ورئيسا وزراء إسبانيا وأيرلندا دعَوا إلى حظر شامل لتصدير السلاح إلى إسرائيل، وإلى إلغاء اتفاقيات إسرائيل التجارية مع الاتحاد الأوروبي، واصطدم ماكرون بنتنياهو عندما دعا إلى وقف تصدير السلاح إلى الشرق الأوسط، وهو مصعوق بحجم الدمار الذي سبّبته إسرائيل للبنان.

وتلقّت إسرائيل صفعة غير مسبوقة في اجتماعات التحالف التقدّمي الذي يضم 119 حزباً ديمقراطياً، بعضها أحزاب حاكمة في بلدانها، كألمانيا وإسبانيا وكثير من دول أميركا اللاتينية، والتي جرت في سانتياغو عاصمة تشيلي. إذ نجحنا في ذلك الاجتماع، لأول مرة، في تمرير مشروع قرار يدين الاحتلال الإسرائيلي والجرائم التي يرتكبها ويدعو إلى فرض العقوبات عليها، بالتصويت العلني، رغم معارضة بعض الأحزاب الأوروبية، ونجح القرار بأغلبية ساحقة، ولم تصوت ضدّه سوى ثلاثة أحزاب. أما الصاعقة الكبرى، فكانت إسقاط الحزب الإسرائيلي (الديمقراطيون)، الذي لم يحضر ممثلوه أصلاً، من قيادة التحالف الديمقراطي بالتصويت، وهذه سابقة لم تحدث في أي محفل مشابه. وجاء إسقاط إسرائيل نتيجة تعاون وثيق ومنظم بين الحركات والأحزاب الفلسطينية وأحزاب العالم العربي مع أحزاب دول أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا وعدد مهم من الأحزاب الأوروبية.

وقد قرّرت دول عديدة، مثل كولومبيا ونيكاراغوا، قطع علاقاتها نهائياً بإسرائيل، ووقف التعامل التجاري معها. وقطعت تركيا بعض علاقاتها الاقتصادية بإسرائيل، كما منعت فرنسا للمرّة الثانية إسرائيل من المشاركة في معرض للمنتجات العسكرية. وتتصاعد حركات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل في دول عديدة، وإن كانت تجرى أساساً على مستوى الشعوب والنقابات العمّالية ومؤسّسات المجتمع المدني. لكن إسرائيل ترتكب حالياً في شمال قطاع غزّة واحدة من أبشع جرائمها، فلأكثر من 14 يوماً تفرض حصاراً كاملاً وتجويعاً لمئات آلاف الفلسطينيين، بل وتحرمهم من مياه الشرب، وتنفّذ خطّة معلنة سمّوها «خطة الجنرالات» لتنفيذ تطهير عرقي لشمال غزّة، تمهيداً لتطهير عرقي شامل للقطاع، فشل على مدار عام بفضل بطولة (وصمود) أهالي غزّة الرافضين للرحيل، حتى لو كان الثمن الاستشهاد على أرض وطنهم. وتنفذ الطائرات والدبابات والمدفعية الإسرائيلية جرائم حرب وحشية، بما في ذلك ما جرى في محيط مستشفى شهداء الأقصى بحرق الناس وهم أحياء، وما نفذته من مجازر وحشية تودي بحياة الآلاف شهرياً. وتتصاعد في لبنان جرائم حرب جديدة، حيث جرى تهجير ما لا يقل عن مليون ومائتي ألف لبناني تعرّضوا لقصف وحشي، وتندفع الدبابات الإسرائيلية محاولة إعادة احتلال أجزاء واسعة من لبنان، وتهديد حياة كل سكانه، مصطدمة بمقاومة لبنانية بطولية. وذلك كله يعني أن كل القوى المناصرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي مطالبة اليوم بأوسع حملة عالمية للضغط على جميع الحكومات، لفرض المقاطعة والعقوبات فوراً على إسرائيل لإجبارها على وقف عدوانها. وهو يعني أن كل الدول العربية والإسلامية مطالبةٌ بأن تتقدّم الصفوف بقطع العلاقات وفرض العقوبات على كيان الاحتلال والإبادة الجماعية، وأن يصعّد الجميع ضغوطهم لإلغاء إتفاقيات التطبيع المشينة التي عقدتها ثلاث حكومات عربية مع كيانٍ يرتكب جرائم الحرب من دون حساب. في كل يوم، تتلقّى الفاشية الإسرائيلية ضربات جديدة، وتواجه مقاومة عنيدة لجرائمها. أما المراهنون على انتصار إسرائيل وهزيمة المقاومين لمخططاتها، فستكون خيبة أملهم أكبر وأوسع من حجم حقدهم على الشعوب المناضلة من أجل حقوقها.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

> المراهنون على انتصار إسرائيل وهزيمة المقاومين لمخططاتها ستكون خيبة أملهم أكبر من حجم حقدهم على الشعوب المناضلة

استشهاد السنوار وسموم ثقافة الاستسلام

لميس أندوني

استشهاد قائد، مثل يحيى السنوار، وهو مشتبك وجهاً لوجه مع العدو، يعرّي جبن (وتواطؤ) أنظمة عربية شلّت قدرة جيوشها، لا نقول عن القتال؛ بل على الأقل أن تكون قوة تحمي شعوبها، بعد أن تخلّى النظام العربي الرسمي عن فلسطين. وبذا نجحت إسرائيل، إلى حدٍّ خطير، في ترهيب الشعوب العربية، معتمدةً على أبواق وفضائيات «مثقفين» مهمتهم الهزء من المقاومة وتجريمها فكراً وقولاً وممارسة.

طبيعيٌّ أن نحزن على فقدان يحيى السنوار، الإنسان الفلسطيني الصلب، الذي رفض الإذعان للاحتلال، مصمّماً على المشاركة في تحرير شعبه، حاملاً إرث المقاومة الفلسطينية، من ثورة عز الدين القسام في عام 1936، في ذاكرته وقلبه. ولا يعني ذلك التقليل من فجيعة الشعبين الفلسطيني واللبناني، فحياة قائد، أكان السنوار أو حسن نصر الله، ليست أغلى من حياة أي طفل أو شاب أو كهل في فلسطين ولبنان. لكن المزاودة والاستخفاف بالألم لفقدان قائدٍ اختار الانحياز للمقاومة بدلاً من الاستسلام بحجة أن حياتهم ليست مهمة أو لومهم على حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة والتدمير في لبنان الذي يحاكي مجازر غزة هو موقف سياسي غير بريء. ليسا، حركة حماس وحزب الله فوق المساءلة، أو المحاسبة حتى، لا يحقّ لي المزاودة على أي إنسان في غزّة أو في لبنان فقد عائلته يعبر عن غضبه، أو قد يشتم الحركة والحزب. لكن الحديث هنا عن حملة تسميم الوعي التي تسخِّف كل شيء، في دعوة مستترة أو وقحة إلى الخنوع، وكأن التطبيع مع إسرائيل هبة الله المنتظرة إلى الشعوب. وهناك من ينتظر أن يحتفل بهزيمة حماس وحزب الله، إن كان من منطلق إسلاموفوبي إقصائي بحجّة رفضه الأيديولوجيا الدينية، أو طمعاً في مكاسب مادية، أو، وهذا ينطبق على أنظمة عربية، للتخلص من «عبء القضية الفلسطينية». والأخيرون يجب أن يعلموا أن «العبء» هو إسرائيل وليس الشعب الفلسطيني، وأن «العبء» هو المشروع الصهيوني الذي يرمي، بكل ثقله، منذ أكثر من 75 عاماً على حياة الفلسطينيين، وإذا كان كثيرون منهم لا يعلمون، فليعلموا حقيقة خطر إسرائيل الوجودي على العالم العربي، فالمسؤولون الإسرائيليون، من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، يعلنون صراحة أن هدفهم التوسّع، بل ويهدّدون بضرب كل أرجاء العالم العربي وإيران، فهل يريدون أن يكون الأمر أكثر وضوحاً من ذلك؟

إقناع النفس بأن هذه الدعوات والأمنيات بهزيمة المقاومة ليست أكثر من تصريحات فارغة يطلقها بعض المتطرفين عملية خداع لها، فلا يمكن تنفيذ المشروع الصهيوني وفرض قبول إسرائيل وهيمنتها على المنطقة بدون إخضاع الأنظمة والشعوب العربية، فالمحتلّ لا يحسّ بأمان في أرض سرقها، ولا بد له من محو الذاكرة والهويةً الفلسطينية التي هي جزء من الهوية العربية. وهناك من يصدّق التهديدات الإسرائيلية ويوظفها لإقناع الناس بأن مساندة الفلسطينيين تجلب البلاء على الشعب، وهذا ما تريده إسرائيل تماماً.

المشكلة في هذه المقولة أن إسرائيل لا تحترم سيادة أي دولة عربية. وبدلاً من التنسيق، ولا أقول الوحدة، لم يعد هناك جامعة دول عربية بالمعنى السياسي؛ فقد جرى إسقاط مفهوم الأمن القومي العربي حتى قولاً. لذلك، الخطاب السياسي مهم في مواجهة المشروع الصهيوني، ولذا تطلب أميركا تغييرات في المناهج التعليمية والخطاب الإعلامي العربي. الخطاب المقاوم مرفوض من أميركا ومعظم الأنظمة، وليس الحديث هنا عن المقاومة المسلحة، وإنما عن مجرّد التمسّك بالحقوق، أكانت حقوق الأوطان العربية أو الشعب الفلسطيني. ولكن هناك عملية تشويه للوعي ترافق عملياً الرعب الصهيوني مستغلة رغبة المواطن العربي المشروعة بالأمن والأمان، فالجميع يريد أوطاناً مستقرّة خالية من الحروب، فنرى حتى الأكثر تعاطفاً مع فلسطين وحتى المقاومة، ممن يتمنون أن تنتصر، يخشون أن تصل الحرب إلى أبوابهم، فيختاروا عملياً الرغبة في الاستقرار على مواجهة الأنظمة.

كان هذا متوقّعاً إلى حد كبير، فحين تبدأ دول غنية بالنفط موغلة في التطبيع تأخذ دوراً ابتزازياً باستعدادها لتمويل مشاريع لحل أزمة المياه مثلاً أو اتفاقيات في مجال الطاقة والثروات الطبيعية على أن تكون بمشاركة إسرائيلية، كما حدث مع الأردن، فهذا ليس له سوى اسم آخر هو تسهيل هيمنة إسرائيل وتمكينها.

يجد المواطن العربي نفسه يصمت خوفاً من تقويض الاستقرار في بلاده، حتى إن بعض الناس يعتقدون أن المعاهدات مع إسرائيل تقي الشعوب «الجرائم الإسرائيلية». والمشكلة هنا أن إسرائيل لم تحترم لا اتفاقياتها مع مصر ولا الأردن، فعيْن إسرائيل على الأردن مهما حاول الملك عبد الله الثاني المضي بسياسة توازن غير مضمونة. وبدلاً من فتح حوارات وإفساح المجال لمشاركة سياسية حقيقية، تلجأ الحكومة الأردنية إلى تكميم الأفواه والاعتقالات، (جرى إطلاق سراح بعض المعارضين السياسيين وإنْ بكفالة)، ونرى شباباً، مثل عامر قواس وحسام أبو غزالة، وقبلهما ماهر الجازي، يختارون الاستشهاد في عمليات فردية ضد الإسرائيليين، فالغضب يفيض والخوف على الأردن يزداد عمقاً.

(إعلامية من الأردن)

> تبرّر أنظمة تواطؤها؛ والذي يدفعها إلى تعميم ثقافة الاستسلام والخنوع، باسم الواقعية، فيصبح المقاوم «مجرماً» والعميل والمتخاذل «واقعياً»

إسرائيل تزرع الفوضى في لبنان

رندة حيدر

بعد اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله والضربات القاسية التي تكبّدها الحزب أخيراً والعدوان الإسرائيلي الوحشي على لبنان، بدأت تبرز بوضوح على الصعيدين الرسمي والإعلامي محاولات إسرائيلية من أجل استغلال ما يشهده لبنان من تطورات والإيحاء بإمكانية حدوث تغيير في الوضع الداخلي اللبناني.

ظهر هذا على مستوى الحكومة الإسرائيلية من خلال شخص رئيسها نتنياهو الذي توجه إلى اللبنانيين أكثر من مرّة، ومن السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة الذي توجّه مرّة إلى الوفد اللبناني متحدثاً بالعربية مشجعاً الشعب اللبناني على استغلال الفرصة للتخلص من تحكّم حزب الله بمصيره. وهناك الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أفيخاي أدرعي الذي يتقن العربية، ويطل علينا من خلال التحذيرات التي يوجهها إلى اللبنانيين بضرورة إخلاء منازلهم قبل تعرّضها للقصف، كما يتحفنا من حين إلى آخر بمحاضرات عن لبنان الجميل والحضاري وضرورة إنقاذه من قبضة حزب الله.

تُضاف إلى هذه الجوقة الإسرائيلية المحرّضة على حزب الله مجموعة من المعلقين والكتّاب الإسرائيليين الذين اعتبروا اغتيال نصر الله «نافذة فرصة» للتحرّر من قبضة حزب الله، أو «نقطة تحوّل» يمكن أن تكون لها تداعيات على الداخل اللبناني، ثم يدخلون في نقاشاتٍ تتعلق بانتخابات رئاسة الجمهورية، ويقترحون أسماء دون غيرها في محاولة دنيئة لتشويه صورة هذا المرشح أو ذاك، من خلال تصويره المرشّح الأمثل في نظر الأميركيين، وفي نظرهم أيضاً. ويتحدّثون عن بناء الجيش اللبناني، في مسعى واضح ومكشوف إلى التلاعب بالحقائق وصبّ الزيت على نار الخلافات والانقسامات الداخلية اللبنانية، التي تفاقمت وازدادت حدّة في ظل المأساة الكبيرة والكارثة اللتين تسبب بهما العدوان الإسرائيلي على لبنان.

الواضح اليوم أن إسرائيل، من خلال عدوانها على لبنان، لا تريد فحسب، بحسب ادّعاءاتها، «تفكيك» القدرات العسكرية لحزب الله وإضعافه، بل تسعى جاهدة أيضاً إلى تفريغ الجنوب اللبناني من سكّانه، وأغلبيتهم من الشيعة، وتدمير منطقة البقاع التي هي أيضاً ذات أغلبية شيعية، بالإضافة إلى الضاحية الجنوبية لبيروت، معقل حزب الله. وهي من خلال التحريض على حزب الله تحاول زرع الفوضى وتوظيف الدمار والخراب في لبنان، في مشروعها لتفتيت هذا البلد بأكمله، من جنوبه إلى شماله، وضرب نسيجه الاجتماعي.

يسعى الخطاب الرسمي الذي تتبنّاه إسرائيل، أن حربها في لبنان ليست موجهة ضد الشعب اللبناني، إلى إيقاظ كوابيس قديمة لدى شريحة كبيرة من اللبنانيين تعتبر أن لبنان دفع أثماناً باهظة دفاعاً عن الفلسطينيين وعن القضية الفلسطينية، وعانى من حروب إسرائيلية مدمّرة وانقسام داخلي بسبب هذه القضية، أدت إلى حرب أهلية أكثر من 15 عاماً، وأسفرت عن خضوع البلد لوصاية سورية أعواماً، واليوم مرة أخرى، يتحول إلى ساحة لمواجهة إسرائيلية - إيرانية ذريعتها حرب الإسناد التي قرّر حزب الله أن يخوضها ضد إسرائيل في 8 أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وأدت إلى ما أدت إليه.

تتلاعب إسرائيل كعادتها بالوقائع، وتشيع حقائق كاذبة لتبرير حربها المدمرة على لبنان. من بين الأكاذيب الإسرائيلية ادّعاء نتنياهو أن ليس لإسرائيل مطامع إقليمية في لبنان، وكل ما تريده إبعاد تهديد حزب الله عن حدودها الشمالية، لكن عندما نقرأ من كثب الشروط الإسرائيلية لوقف إطلاق النار في لبنان، نقع على بند إسرائيلي جديد ومهم جداً، ضرورة أن يكون للجيش الإسرائيلي، بعد التوصل إلى تسوية ووقف إطلاق النار، «حرية العمل» العسكري في المنطقة المحاذية للحدود، بحيث يتصدّى مباشرة لأي انتهاكات لقرار مجلس الأمن 1701 عبر عمليات عسكرية واقتحامات واعتقالات. وعملياً، ما تقترحه إسرائيل هو استنساخ لما يقوم به الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية في جنين وطولكرم ونابلس، إنه نوع من «ضفضفة» جنوب لبنان والاستفراد به، من هنا مطالبة نتنياهو برحيل قوات الأمم المتحدة (يونيفيل) التي يرى أنها فشلت 18 عاماً في تأدية مهمتها في تطبيق القرار 1701، ومنع الوجود العسكري لحزب الله بالقرب من الحدود.

في ظل هذا العمل الإسرائيلي المحموم على استغلال الخلافات الداخلية اللبنانية بشأن ضرورة انتخاب رئيس للجمهورية كي يتحدث بلسان كل اللبنانيين، للمطالبة بوقف إطلاق النار وإعادة كسب ثقة الدول العربية والغربية، يتفاقم النقاش الداخلي اللبناني بين حزب الله ومؤيديه وبين الأحزاب السياسية المعارضة له، وتبرز الاتهامات بالتخوين والتآمر ضد الحزب في فترة من أكثر الفترات حساسية وخطورة في الحياة السياسية اللبنانية.

أيها اللبنانيون: إسرائيل في حرب ضدنا كلنا، ولم تكن ولن تكون في أي يوم مع لبنان حرّ ديمقراطي وتعدّدي، وكل التجارب الماضية تثبت العدائية العميقة التي تكنها إسرائيل للبنان ونظامه السياسي التعددي ماضياً وحاضراً. لا تحارب إسرائيل لإضعاف حزب الله فحسب، بل تزرع الفوضى، وتريد وضع لبنان أمام خيار مستحيل، إما أن يقبل بشروطها التعجيزية للتسوية السياسية وأن يصبح جنوبه أرضاً سائبة يستطيع جيشها أن يجول ويصول فيه متى بشاء، أو أن يبقى مدمّراً ومكسوراً.

(كاتبة لبنانية)

> تثبت التجارب الماضية العدائية العميقة التي تكنها إسرائيل للبنان ونظامه السياسي التعددي ماضياً وحاضراً

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads